المؤشر

6,407,32

د. الحسين خلال حملة الاكتتاب

«QNB» إضافة للسوق المصرفية السورية

● د. محمد الحسين

دمشق - الوطن الاقتصادي - محمد ظروف

أكد وزير المالية السوري د. محمد الحسيني أن دخول بنك قطر الوطني إلى سوريا، سيشكل اضافة كبيرة للسوق المصرفية السورية، نظراً إلى حجم الأعمال والخدمات المصرفية لتلبية احتياجات السكان الذين تزايدت أعدادهم، وأضاف في كلمة ألقاها خلال حفل إطلاق حملة الاكتتاب لبنك قطر الوطني - سوريا أمس الأول في دمشق ان الحكومة السورية ماتزال تعمل على استقطاب مصارف عربية ودولية ذات سمعة وعراقة وامكانات كبيرة في مجال العمل المصرفي لاقتاً إلى انه سيتم التأسيس لمصارف أخرى في المرحلة المقبلة ووصف السوق المصرفية السورية بأنها واعدة جداً.

وكان الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك قطر الوطني علي الشريف العمادي، أكد ان بدء عمليات البنك في سوريا هو انجاز مهم في تطبيق خطة البنك الاستراتيجي.

الوطن الاقتصادي

الخميس 2009/7/2 (1235)

الريان		بروة		التجاري		ناقلات		العقارية		المصرف		صناعات قطر		كهرباء وماء		بنك الدوحة		الخليج الدولية	
3.385.560	12.20	855.068	34.70	424.022	61.50	323.202	23.90	293.964	23.80	266.094	72.00	253.943	105.50	187.490	103.90	159.785	36.60	145.604	26.70

المجموعة نت
www.thegroup.com.qa

المجموعة تداول
444 22 88

«١٢,٣» مليار قيمة تداولات الشهر الماضي

شركات البورصة تستعد لإعلان نتائجها المالية النصفية

أعلنت «٥» بنوك ان مجالس إداراتها سيجتمعون خلال شهر يوليو الجاري لمناقشة بياناتهم المالية للنصف الاول من العام الجاري بالاضافة الى نقاط اخرى وقال البنك التجاري ان مجلس ادارته سيجتمع في «١٥» يوليو لمناقشة واعتماد البيانات المالية (المراجعة) للفترة المنتهية في ٢٠٠٩/٦/٣٠، كما أعلن البنك عن موعد انعقاد المؤتمر الصحفي التحليلي حول البيانات المالية للشركة للنصف الأول من العام الجاري وذلك يوم الثلاثاء الموافق «٢١» يوليو الجاري في الساعة ٤ عصراً في المركز الاعلامي لمبنى البنك التجاري بلازا.

واكد مصرف قطر الاسلامي أن مجلس ادارته سيجتمع «١٥» لمناقشة واعتماد البيانات المالية (المراجعة) للنصف الاول من العام الجاري.

كما أعلن بنك الدوحة أن مجلس ادارته سيجتمع في «٢١» يوليو الجاري لمناقشة واعتماد البيانات المالية (المراجعة) للفترة المنتهية في ٢٠٠٩/٦/٣٠.

كما سيجتمع مجلس ادارة البنك الأهلي في «١٩» يوليو الجاري لمناقشة واعتماد البيانات المالية (المراجعة) للنصف الاول من العام الجاري، وأعلن البنك عن موعد انعقاد المؤتمر الصحفي التحليلي حول البيانات المالية للبنك وذلك يوم الثلاثاء الموافق«٢١» يوليو في المركز الرئيسي للبنك بشارع سحيم بن حمد.

وقال بنك الخليج التجاري «الخليجي» ان مجلس ادارته سيجتمع في «٢٠» يوليو الجاري لمناقشة واعتماد البيانات المالية (المراجعة) للنصف الاول من العام الى جانب مراجعة واعتماد التنظيم الاداري النهائي للبنك الذي سيبدأ تنفيذه فور الحصول على موافقة مصرف قطر المركزي، الى جانب مناقشة عدد من المواضيع الادارية والتشغيلية الأخرى. كما

أعلن البنك بانه سيتم تحديد موعد عقد المؤتمر الصحفي التحليلي حول البيانات المالية للشركة للفترة المنتهية بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٣٠ بمقر البنك في منطقة الخليج الغربي في وقت لاحق.

وعلى صعيد آخر سيجتمع مجلس ادارة شركة السلام العالمية في «٢» اغسطس، القادم لمناقشة واعتماد البيانات المالية (المراجعة) للنصف الاول من العام الجاري الى جانب مناقشة فرص استثمارية متاحة، ومتابعة بنود من اجتماعات سابقة.

كما أعلنت الشركة الاسلامية للأوراق المالية أن مجلس ادارتها سيجتمع في «١٩» يوليو الجاري لمناقشة واعتماد البيانات المالية (المراجعة) للنصف الاول من العام الجاري.

واشارت المؤسسات والشركات في بياناتها المنشورة في بورصة قطر الى انه سيتم تزويد البورصة بالبيانات المذكورة بعد فترة التداول في التاريخ نفسه.

في غضون ذلك سجل مؤشر بورصة قطر خلال شهر يونيو الماضي مقارنة بشهر مايو السابق انخفاضا بلغ ٤٨٩,٠١١ نقطة اي ما نسبته ٧,٠٠١ بالمائة ليغلق في نهاية الشهر عند مستوى ٦ آلاف و٤٩١,٠٦٥ نقطة.

وذكرت النشرة الشهرية لبورصة قطر ان القيمة الاجمالية لأسهم المتداولة انخفضت خلال شهر يونيو بنسبة ١٨,٧٢ بالمائة لتصل الى ١٢ مليارا و٣٨٠ مليونا و٤٤٩ ألفا و٦٥,٠٩٠ ريال قطري مقابل ١٥ مليارا و٢٣٢ مليونا و٢ ألف و١٣,٨٠٩ ريال خلال شهر مايو السابق.. كما انخفض عدد الأسهم المتداولة بنسبة ٢٩,٠٤٨ بالمائة ليصل الى ٤٢٠ مليونا و٢٥٩ ألفا و٣١ سهما مقابل ٥٩٥ مليونا و٩١٧ ألفا و٧٨٧ سهما.

وانخفض كذلك خلال شهر يونيو الماضي عدد العقود المنفذة بنسبة ٢٤,٢٣ بالمائة ليصل الى ١٩٢ ألفا و٦٨٣ سهما مقابل ٢٥٤ ألفا و٣٠٥ عقود خلال شهر مايو السابق.

وانخفضت ايضا القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في البورصة في نهاية شهر يونيو بنسبة ٤,٦٥ بالمائة لتصل الى ٢٧٠ مليارا و١٨٩ مليونا و٦٢٣ ألفا و٣٥٨,٠١٠ ريال مقابل ٢٨٣ مليارا و٣٥٤ مليونا و٤٩١ ألفا و١٤١,٦٠ ريال في نهاية شهر مايو.

واحتل قطاع الخدمات خلال شهر يونيو المرتبة الاولى من حيث قيمة الأسهم المتداولة بحصة بلغت نسبتها ٤٥,٥٧ بالمائة من القيمة الاجمالية للأسهم المتداولة.. يليه قطاع البنوك والمؤسسات المالية بنسبة ٣٧,١٤ بالمائة ثم قطاع الصناعة بنسبة ١٥,٥٥ بالمائة.. واخيرا قطاع التأمين بنسبة ١,٤٥ بالمائة.

يعقد في نوفمبر لوضع خطة عشرية للصناعة الخليجية

«قطر للبترول» و«التحويلية» و«كيوتل» رعاة مؤتمر الصناعيين

الدوحة - الوطن الاقتصادي

دخلت شركة قطر للبترول شريكا استراتيجيا في مؤتمر الصناعيين الثاني عشر والمعرض العالمي للمناولة والشراكة الصناعية واللذان ينعقدان خلال الفترة ٢٢-٢٤ نوفمبر ٢٠٠٩ في أرض المعارض في الدوحة بدولة قطر. كما أصبحت الشركة القطرية للصناعات التحويلية راعيا ماسيا للمؤتمر، والشركة المتحدة للتنمية راعيا فضيا. كما سوف تضطلع كيوتل بدور الراعي التكنولوجي للمؤتمر.

ينعقد المؤتمر تحت الرعاية الكريمة لحضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى، ويتناول موضوع «مستقبل الصناعة بدول مجلس التعاون ٢٠٢٠»، وتقوم بتنظيمه منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جويك)، بالتعاون مع وزارة الطاقة والصناعة وبالتنسيق مع وزارة الأعمال والتجارة في قطر، والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، واتحاد غرف التجارة والصناعة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وغرفة تجارة وصناعة قطر. وتعتبر سلسلة مؤتمرات الصناعيين لدول مجلس التعاون الخليجي من أهم المؤتمرات التي تعقدها المنظمة منذ انطلاق المؤتمر الأول عام ١٩٨٧ وتستضيف دول المجلس مؤتمرات الصناعيين بالتناوب بينها مرة كل عامين ويحضرها معالي وزراء الصناعة بدول المجلس. كما يحظى المؤتمر باهتمام ومشاركة شريحة عريضة من رجال الأعمال والصناعيين من مختلف أنحاء العالم. يهدف المؤتمر الثاني عشر للصناعيين إلى استشراف مستقبل الصناعة الخليجية خلال العشر سنوات القادمة والتعرف على آليات ربط واندماج القطاع الصناعي الخليجي بالشراكات العالمية الأكثر جدوى لمستقبل المنطقة وذلك من خلال طرح واقع الصناعة الخليجية اليوم من حيث السياسات والاستراتيجيات، البنية التحتية، درجة الاندماج والتشابكات الصناعية، الأسواق والشركاء، ووضع الصناعات الصغيرة والمتوسطة وكيفية الاستمرار في دعمها، ومن خلال التحديات التي تواجه الصناعات الخليجية مثل: رفع الكفاءة التنافسية والارتباط بالأسواق العالمية، رفع الكفاءة البيئية للصناعة، البحث والتطوير، المعرفة التقنية الصناعية، وتطوير الكفاءة البشرية الصناعية.